

## أثار انهيار أسعار النفط على الدول النفطية العربية: مقارنة الاقتصاد السياسي

مقدمة:

تعد الطاقة احد المحددات الرئيسية في السياسات العامة للدول النفطية العربية، فلا يعد تصدير الطاقة بكميات كافية وبأسعار معقولة أمرا مهما فقط لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، بل لكونه أحد الجوانب الأكثر أهمية في تحصيل الشرعية السياسية عن طريق توظيف سياسات الريع داخليا، والمساومة في الشؤون الخارجية؛ حيث غالبا ما استخدم النفط كسلاح لإدارة بعض الشؤون الخارجية في التفاوض مع القوى الكبرى.

تقع نظرية دولة الريع Rentier State Theory ضمن الحيز المشترك لكل من مجالي الاقتصاد والسياسة، ما يرشحها لتكون مقارنة بحتة للاقتصاد السياسي؛ لأن محاولة إعطاء مفهوم لدولة الريع ارتكز على التأثير المتولد عن إيرادات النفط على التنمية الاقتصادية من جهة وعلى طبيعة الدولة وطبيعة العلاقة دولة-مجتمع من جهة أخرى. على هذا الأساس يبدو التداخل واضحا بين الأبعاد السياسية والاقتصادية لموضوع أسعار الطاقة في الدول النفطية العربية، ما يرشحه ليكون موضوعا مهما في أجندة بحث الاقتصاد السياسي.

لا شك أن الانخفاض الكبير لأسعار النفط منذ 2014 كان له آثار على سياسات الدول العربية المنتجة في الجانب الاقتصادي، ولكن بتأثيرات سياسية أيضا. فقد لجأت بعض الدول المنتجة نتيجة ذلك إلى الاعتماد على صناعاتها السيادية، فيما لجأت أخرى إلى انتهاج سياسات اقتصادية غير مسبوقة بفرض الضرائب على السلع والخدمات، ورفع أسعار المواد الطاقوية واسعة الاستهلاك كالكهرباء والبنزين، بما يحتمل أن تكون له تأثيرات سياسية واسعة.

تحاول هذه الورقة البحثية رصد أثار انهيار أسعار النفط على الدول النفطية العربية في البعدين الاقتصادي والسياسي من مقارنة تحليل الاقتصاد السياسي، وتأثير ذلك على دولة الريع العربية.

### 1/ التنمية في دولة الريع: فوائض النفط وأعراض المرض الهولندي

تعد ظاهرة الريع ظاهرة عامة لا يختص بها اقتصاد دون آخر، إذ غالبا ما تتضمن اقتصاديات الدول عناصر ريعية، قد يكون مصدرها داخليا مصدره ريع السيادة والخدمات والتراخيص، أو خارجيا باعتباره عطاء لإلهيا موجودا في الطبيعة كالنفط والغاز. غير أن الاختلاف ما بين الاقتصاديات الوطنية يقع في درجة الاعتماد

على العناصر الريعية، ويؤكد المختصون أنه حينما تكون الغلبة للمداخيل الريعية غير الإنتاجية بنسبة تتجاوز 50% من إجمالي الناتج المحلي يمكن الحديث حينها عن اقتصاد ريعي<sup>1</sup>.

تمثل فوائض صادرات النفط أحد أهم أشكال الربح الشائعة، وهي تمثل الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا، وبين مجمل الواردات كأرصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة. أو هي تعبير عن الفارق الإيجابي لميزان المدفوعات، الذي تعجز القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني عن استغلاله في أنشطة استثمارية منتجة، مما يجعله يتراكم سنة بعد أخرى. ويمتاز رأسمال فوائض النفط بخاصتين اثنتين: أولهما، أنه رأسمال ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج المستمر لسلعة متكررة وإنما عن اهتلاك مورد طبيعي. وثانيها، أنه رأسمال غير قابل بطبيعته للتعويض؛ لأنه ناتج عن تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، أي لقاء اندثار أصل إنتاجي<sup>2</sup>.

غالبا ما تأتي مركزية الدولة في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط عاليا، بما أن تحصيل إيرادات الربح المتراكمة يكون مباشرة لدى الدولة، فدور الدولة في الاقتصاد الريعي مركزي. إن هذا هو ما يعطي للدولة امتياز توزيع الربح على الشعب. إن دولة الربح لا تكتفي بتوفير السلع والخدمات للشعب ولكنها أيضا أهم مصدر للوظيفة، ولهذا يشار لها بالدولة الموزعة Distributive States أو دولة المخصصات Allocation<sup>3</sup>. States. فلأن العلاقة بين الدولة وشركاتها النفطية علاقة عضوية، تصبح الدولة غير متحركة فقط في القطاع النفطي، بل بقية قطاعات الاقتصاد المرتبطة عضويا بقطاع النفط، وذلك ما يمنحها حرية تجميع الإيرادات ثم توزيعها عن طريق الإنفاق العام، فهناك حكومات دولة الربح لا يتمثل في السعي نحو تحقيق التنمية بقدر ما هو التحكم في رقابة الربح وفي كيفية توزيعه<sup>4</sup>.

لأجل ذلك، فإن تحسين المستوى المعيشي للمواطنين في اقتصاديات الربح لا يعكس جوهر التنمية، لأنه بدون تحقيق نمو حقيقي، أي وجود قاعدة إنتاجية حقيقية وصادرات صناعية، لا يمكن للمستوى المعيشي المرتفع في هذا النوع من الاقتصاديات أن يعكس تنمية حقيقية للقوى المنتجة. فالرخاء والازدهار الاقتصادي الظاهر للعيان في الدول النفطية الريعية ليس مؤشرا على كفاءة أداء الاقتصاد الوطني، أو مستوى تطور المجتمع، بل هو

<sup>1</sup> - صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثانية المستحيلة، (بغداد: مؤسسة فريد ريش إبيرت، 2013)، ص4.  
<sup>2</sup> - عيسى مقلبد، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنوير، جامعة باتنة، 2007-2008، ص56.  
<sup>3</sup> - Meliha Benli Altunışık, "Rentier State Theory and the Arab Uprisings: An Appraisal", Uluslararası İlişkiler, vol 11, N 42, 2014, p.78  
<sup>4</sup> - ناجي بن حسين، "التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، سنة 2008، ص21.

مجرد مظهر سطحي أدى إلى إعاقة التنمية بدفع المواطنين إلى الاكتفاء باقتسام المنافع المتأتية من الإنفاق الحكومي بدل المشاركة في عملية التنمية، لذا ينظر لعملية توزيع الربحي كعملية معيقة لجهود تحقيق التنمية الاقتصادية<sup>1</sup>. فليس الاقتصاد الريعي اقتصادا يعتمد على العمل والإنتاج وتنوع الأنشطة والصادرات، بل هو اقتصاد يعتمد على الاستخراج والتوزيع، دون العمل على تحويل الموارد الطبيعية الخام إلى أصول يتولد منها نمو قابل للاستمرار على المدى البعيد. لذلك وبدلا من أن تحض اقتصاديات هذه الدول بالأفضلية فيما يتعلق بعملية التنمية، فإن معدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي غالبا ما يأتي أدنى مما هي عليه في الدول التي يقل نصيبها من تلك الموارد. حيث توجد في هذه الدول ما يطلق عليه المرض الهولندي Deutch disease.

تطلق تسمية "المرض الهولندي" أو "العلة الهولندية" على كل اقتصاد يمتلك ثروة طبيعية (بترو أو ثروة طبيعية أخرى) ذات نمو سريع ومردود مالي ربحي كبير. و كظاهرة اقتصادية، فإن أعراض هذا المرض أول ما ظهرت شملت اقتصاديات بعض الدول الصناعية بعد اكتشافها لموارد طبيعية، وبالخصوص هولندا كدولة مصدرة للغاز الطبيعي منذ مدة، وقد استطاعت تلك الصادرات أن تجعلها بمنأى عن الصدمة البترولية سنة 1973 بما وفر لها الغاز من عائدات استطاعت أن تليي بها احتياجاتها من الواردات البترولية، فبذت وضعيتها الاقتصادية قوية، غير أن تفضيلها لعمالتها القوية أضر بقطاعها الصناعي في النهاية. وهذه الظاهرة هي ذاتها التي مست الكثير من الدول النامية المصدرة للنفط، خاصة تلك التي تملك قطاعا زراعيا و قاعدة صناعية متطورة نسبيا أو قابلة للتطور مستقبلا ومنها الجزائر<sup>2</sup>.

فغالبا ما يكون لاكتشاف ثروة طبيعية ذات مردودية عالية تأثيرا سلبيا على النشاطات الاقتصادية المنتجة الأخرى، يظهر في التحلي التدريجي عن أهم قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة، فيصبح الاعتماد الكلي على الثروة الجديدة على حسابهما. وتثبت شواهد تجارب التنمية في الدول النامية المصدرة للنفط أن النمو السريع لقطاع المحروقات كان له أثر غير محفز لنمو قطاع الزراعة والصناعة؛ لأن منتجات القطاع الصناعي والزراعي المحلية، وإن كانت قابلة للمبادلة التجارية، لكن الطلب عليها بطيء بالمقارنة مع سلعة البترول القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع. كومن جهة أخرى، فإن ما توفره عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية مناسبة، تفرض منافسة غير متوازنة على السلع المنتجة محليا بما يؤدي إلى بداية إلى انكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين، فالتخلي التدريجي عنهما. وهكذا فإن تطور قطاع النفط في هذه الدول أدى إلى أن

<sup>1</sup> - خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 125.

2- عيسى مقيليد، مرجع سابق، ص75

يخص قطاع المحروقات بأولوية في سياسات التنمية الوطنية، ويحتكر نصيبا وافرا من الامتيازات والدعم على حساب القطاعات الإنتاجية الضرورية والهامة التي تلبي الحاجات الاستهلاكية المحلية<sup>1</sup>.

وفقا لما سبق، فإن المرض الهولندي هو مرض يعكس العلاقة الظاهرة بين ازدهار النمو الاقتصادي بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية والزراعة، فالتدفق المفاجئ والسريع لمداخيل النفط ينظر لها على أنها عامل مشوه للاقتصاد لأنه يخلق نمط من التنمية معتمد على الخارج، وسبب ذلك عدم الارتباط ما بين قطاع النفط والقطاعات الاقتصادية المحلية الأخرى، فصناعة النفط لا تدمج مدخلات القطاعات الأخرى من الزراعة والصناعة وبالتالي لا تصبح منتجة، وفي مقابل ذلك ينشأ قطاع خدمات مصطنع ومضخم<sup>2</sup>.

## 2/ النفط كمحرك للتنمية في الاقتصاد الجزائري: أي تطابق مع المرض الهولندي

منذ تأميم قطاع المحروقات الجزائري والظفرة الهائلة في أسعار النفط - مع بداية السبعينيات - وحتى اليوم، يمثل قطاع المحروقات أهم العناصر المساهمة في الاقتصاد الوطني الجزائري. فهو يساهم في الناتج المحلي الخام بأكثر من 50 %، كما يمثل نسبة تتراوح ما بين 95 % إلى 98 % من عائدات الدولة من العملة الصعبة، كما أن 60 % إلى 70 % من موارد ميزانية الدولة تأتي من الجباية النفطية، كما تصل نسبة تركيز منتج المحروقات في الصادرات الكلية إلى أرقام مرتفعة جدا تصل إلى حدود 98 %. ولقد أدى ذلك لأن ترتبط برامج التنمية في الجزائر تاريخيا على عملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات وعلى ارتفاع أسعارها دوليا<sup>3</sup>.

تاريخيا، فإن هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري يعود إلى الدور الكبير الذي تضطلع به الصناعات الاستخراجية النفطية في الاقتصاد الوطني ودرجة الاهتمام الكبيرة التي أولتها له السلطات منذ الاستقلال، أمام ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى بسبب ضعف المؤسسات الوطنية وكذا القطاع الخاص وعدم قدرتها على تقديم منتجات تنافسية، إضافة إلى ضعف الاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات بسبب غياب التحفيز الكافية. فقد مهدت هذه الظروف الاقتصادية لأن يضطلع النفط بالدور الأساسي في الاقتصاد الجزائري، ليكون المورد الرئيسي للخبز العمومية، وعنصر إدماج كبير للاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي ومحرك عملية التنمية والعنصر الذي لا غنى عنه في حل آكراهات وتناقضات الاقتصاد الجزائري<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - عيسى مقيليد، مرجع سابق، ص 74.

<sup>2</sup> - Meliha Benli Altunişik, Op. Cit., p.77

<sup>3</sup> - عيسى مقيليد، مرجع سابق، ص 55-58.

<sup>4</sup> - حاكمي بورحفس، الشارف بن عطية سفيان، «أعراض المرض الهولندي: دراسة حالة الجزائر»، مجلة جديد الاقتصاد، عدد 11، ديسمبر 2016، ص 110-111.

في ظل ارتفاع الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره خاصة بعد صدمة 1973، فقد وفرت الصادرات من النفط والحماية البترولية مصادر تمويل هامة لتنفيذ برامج التنمية في الدول النامية المصدرة للنفط، التي أدركت أنها أمام فرصة تاريخية للمساهمة في تسريع التنمية والخروج من حالة التخلف. فكان بديها أن تستند الجزائر، كدولة حديثة العهد بالاستقلال، إلى الوفرة المالية التي يقدمها النفط من أجل تمويل برامج التنمية وتنفيذ المخططات الاقتصادية التي وضعتها خلال السبعينيات والثمانينيات. فقد مثلت العائدات النفطية المتأتية من فائض حصيلة الصادرات أو من الحماية البترولية، والتي أخذت في التراكم من نهاية الستينات وبداية السبعينات، القسم الأكبر من المدخرات المحلية اللازمة لتمويل مخططات التنمية في تلك المرحلة ولاحقا مع بداية الألفية لتمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي. فعلى اعتبار أن ثروة النفط غير متجددة وآيلة إلى النضوب، فلا بد من استغلال الفوائض المالية وتوظيفها في إنجاز المخططات التنموية وفي حلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية واستكمال الاستقلال الاقتصادي؛ أي استخدام النفط كمحرك للتنمية وتنفيذ البرامج الطموحة للتصنيع وإنجاز البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة، وبالتالي فلا مناص للدولة من الاعتماد الكلي على النفط.<sup>1</sup>

إن الاعتماد الكلي على النفط وإغفال القطاعات المنتجة الأخرى قلب الهيكل الاقتصادي الجزائري تدريجيا، ليتحول من اقتصاد يقوم على أنشطة متنوعة نسبيا إلى هيكل اقتصادي أحادي التصدير ويكاد يكون أحادي المنتج هو النفط. وبدل أن يساهم النفط في تحقيق التنمية المأمولة، فإنه أدخل الاقتصاد الجزائري في حلقة مفرغة؛ فزيادة المداخيل من النفط تؤدي إلى زيادة الإنفاق بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وزيادة الإنفاق يحتم الجري نحو زيادة الإنتاج والصادرات بهدف زيادة المداخيل. وبات واضحا أن الجزائر تعتمد سياسة "الكل بترول" في اقتصادها، بحيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وسياسة التنمية على عائدات النفط ولا شيء غيرها. وهذا ما أدى تدريجيا لنفطلة الاقتصاد الوطني ويمكن تحديد بعض مظاهر نفطلة الاقتصاد والاعتماد الكلي على المحروقات في النقاط التالية:<sup>2</sup>

أ- السعي المتواصل لزيادة إنتاج المحروقات ورفع الصادرات لزيادة المداخيل، عجل بقلب الهيكل الاقتصادي الوطني، من اقتصاد يقوم على أنشطة متنوعة نسبيا -زراعية خاصة- إلى هيكل اقتصادي أحادي التصدير Mono-exportateur ويكاد يكون أحادي المنتج Mono-producteur، يعتمد حصريا على نمو قطاع المحروقات.

<sup>1</sup> - عيسى مقيليد، مرجع سابق، ص 68.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص ص 73-74.

ب- التركيز على الحماية البترولية؛ أي ضريبة استغلال الشركات الأجنبية لحقول النفط، وبالمقابل إهمال والحماية العادية من مختلف المصادر؛

ج- تناقص العلاقة الكلاسيكية القائمة بين الأجر وإنتاجية العمل؛ فتوزيع الربح أفقد العمل المنتج قيمته وأثبط عزيمته النشاط الخلاق في القطاعات الاقتصادية، مما جعل الأجور التي ينالها العمال في مؤسسات الدولة والشركات الوطنية غير معادلة لقيمة إنتاجية؛

د- فقدان الصناعة التحويلية الوطنية الناشئة للتنافسية، فرغم إنشاء شركات وطنية متعددة فإن منتجاتها ولم تصمد أمام مثيلاتها من السلع الأجنبية المستوردة بعد تحرير التجارة الخارجية. ولم تشهد الجزائر خلال فترة التنمية حصيلة تراكم نقل التكنولوجيا، لتصبح صناعاتها بعد فترة من الزمن بائدة؛

هـ- التحول في دور الدولة نحو الدولة المعنية Etat providence، كإحدى مظاهر الاقتصاد الريعي التوزيعي، أي الحراسة على توزيع الربح البترولي على فئات المجتمع، حيث أصبحت مسؤولة عن توفير حاجيات المواطن من السكن والسلع الاستهلاكية المستوردة وبأسعار مدعومة في غالب الأحيان، ولا تعكس سعرها الحقيقي.

هكذا وتدرجياً، أصبح تأثير بقية القطاعات الاقتصادية غير ذا أهمية بالنسبة للإيرادات الكلية للجزائر. إذ تشير الإحصائيات إلى أن الصادرات خارج قطاع المحروقات التي كانت تمثل قبل سنة 1971 حوالي 25 % من إجمالي الصادرات، أصبحت في حدود 12 % سنة 1974 بعد الارتفاع الكبير الأول في أسعار البترول<sup>1</sup>، ثم بلغت 2,25 % فقط سنة 2008 . ألا تعتبر هذه المؤشرات أعراضاً لما يسمى بالظاهرة الهولندية؟

في الحقيقة، فإن هناك ثلاثة أعراض أساسية للمرض الهولندي في حالة الاقتصاد الجزائري، وهي تظهر من خلال العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية والضعف الذي يحصل في القطاعات الاقتصادية المنتجة الرئيسية وخاصة القطاع الصناعي. وتظهر مؤشراتهما فيما يلي<sup>2</sup>:

أ- مؤشر ضعف القطاعات الرئيسية: إذ لا تساهم الزراعة سوى ب 11% من الناتج المحلي وتوظف 25 %، أما الصناعة فتساهم فقط 9 وتوظف 15 من السكان؛

ب- مؤشر القطاع الأولي الوحيد: فالنفط يساهم في الناتج المحلي الخام بأكثر من 50 %، كما يمثل نسبة تتراوح ما بين 95 % إلى 98 % من عائدات الدولة من العملة الصعبة، وما بين 60 % إلى 70 % من موارد ميزانية الدولة تأتي من الحماية النفطية

<sup>1</sup> - ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 24.

<sup>2</sup> - حاكمي بوحفص ، الشارف بن عطية سفيان ، مرجع سابق، ص ص 108-112.

ج- ارتفاع مؤشر سعر الصرف الحقيقي، حيث تؤدي الزيادة في الإيرادات النفطية إلى تعطيل الصناعة وتراجع صادراتها بسبب فقدانها القدرة على المنافسة لارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

وعلى الرغم من أن الزيادة في عاملي الإنفاق العام للدولة وارتفاع نسبة الاستهلاك (بسبب الزيادة في الدخل) من المفترض أن يؤدي إلى تنشيط الطلب على الاستهلاك والاستثمار المحليين بما يساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني وعالم الشغل، فإن تأثير هذين العاملين بقي محدودا لسببين<sup>1</sup>:

أ- بسبب تحرير التجارة الخارجية، فإن الزيادة في الاستهلاك يتم تغطيته بالواردات، وبالتالي فإنه لا يعمل على تنشيط الصناعات المحلية وزيادة الطلب على السلع المحلية، غير القدرة على منافسة السلع الأجنبية سعرا وجوده.

ب- ضعف النسيج الصناعي الوطني القائم حاليا، وعدم قدرته على توفير سلع التجهيز التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية المنتجة، ما يستدعي استقدام الشركات الأجنبية وعمالها لإنجاز أغلب المشاريع الكبرى المخططة.

وفي حال استمرار الوضع على ما هو عليه، سيضل دور عوائد البترول مقتصرًا على توفير التمويل اللازم لكافة المشاريع الإنمائية وتوفير الحاجيات الاجتماعية الاستهلاكية للمجتمع المستوردة فقط، على الأقل في المديين القريب والمتوسط.

### 3/ اقتصاد الربيع الجزائري وتحديات التبعية للنفط.

لا يمكن القيام بأي تحليل لإستراتيجية التنمية في الجزائر دون الرجوع إلى القطاع النفطي، فالاقتصاد الوطني المرتبط ارتباطا مفضليا بالإيرادات النفطية منذ السبعينات، ما لبث هذا الارتباط يزيد ويتوطد مع كل ارتفاع في أسعار النفط كما حصل مع بداية السبعينيات ومع مطلع الألفية الجديدة، ويتعرض للأزمة مع انخفاضها كما وقع منتصف الثمانينيات ومع أواخر 2014. على هذا الأساس، يصنف الاقتصاد الجزائري كإقتصاد ريعي من حيث اعتماده المبالغ على عوائد النفط، وهو ما يجعل الميزانية العامة للدولة شديدة التأثر بالتغيرات الحاصلة على مستوى السوق النفطية العالمية، وهو ما يؤثر بالنتيجة على السياسة الاقتصادية داخل الدولة لأن عوائد النفط تعتبر المصدر الأساسي لتمويل مشاريع التنمية<sup>2</sup>. لذا لا يمكن استبعاد النفط من أي تحليل للاقتصاد الجزائري، مادامت كل السياسات الاقتصادية مرتكزة على هذا القطاع.

في الحقيقة فقد أدى الاعتماد على النفط كمحرك للتنمية لنتائج مضللة، فارتفعت معدلات النمو دون أن تتحقق التنمية الحقيقية. فإذا اعتبرنا النمو نوعا من التطور والتحول التدريجي الكمي والذي يمثل الزيادة

<sup>1</sup> عيسى مقلبيد، مرجع سابق، ص 88.

<sup>2</sup> فوفاة فاطمة، مرقوم كلثوم، "تقلبات أسعار النفط، أي بدائل مباحة للاقتصاد الجزائري"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 3، السادس الثاني 2016، ص 20.

الثابتة (الكمية الاقتصادية) التي تحدث في جانب معين، فلا بد من الاعتراف بأن المؤشرات الاقتصادية كنمو الدخل القومي ودخل الفرد والتحكم في التضخم قد تحسنت فعلا، لكن التنمية الاقتصادية الشاملة التي تفرز التغيير الاجتماعي المجتمع والسياسي فلا تزال بعيدة المنال؛ لأن نمو الناتج القومي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد لا يعني دائما زيادة في الرفاه الاجتماعي وتحسن مستوى المعيشة لكافة فئات المجتمع<sup>1</sup>. وإذا لم تحسن الجزائر استخدام الفوائض البترولية بتبني استراتيجيات حقيقية للتنمية تحقق التطور الاقتصادي والاجتماعي، تكون قد أهدرت ثروتها الطبيعية غير المتجددة لقاء ثراء مؤقت لا يلبث أن يتراجع بتراجع عائدات النفط.

إنه من الخطأ النظر إلى حجم إيرادات الدول النفطية - ومنها الجزائر - من صادرات النفط كأرقام مطلقة؛ لأن الأرقام المطلقة لا تعكس الزيادة الحقيقية وإنما ينبغي أن ينظر إليها من حيث قوتها الشرائية. وبهذا الصدد، فإن ما تحصل عليه الدول النفطية من إيرادات مالية مقابل تصديرها النفط ما فتى يتناقص بشكل مستمر، من جهة بسبب عاملي التضخم وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي المعتمد في تجارة النفط<sup>2</sup>. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع متوسط الدخل الفردي لم يحفز الطلب على المنتج المحلي، بل إنه توجه في الغالب لزيادة الاستهلاك من المواد المستوردة الكمالية والأساسية على السواء، وهو بذلك طلب موجه نحو الخارج ويخدم اقتصاديات الدول الموردة للجزائر أكثر من خدمته للاقتصاد الوطني.

في حقيقة الأمر، فإن استمرار ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطبية الربيع البترولي يمثل فخا مزدوجا لناحيتين<sup>3</sup>:

**أ- على المستوى الداخلي:** يضعف أهمية الجهد المنتج ويهون من الحاجة للإنتاج المحلي أمام سهولة استيراد نفس المنتج الأجنبي، وهذا بفضل توفر الموارد المالية الناتجة عن إيرادات صادرات المحروقات. فالربيع كثيرا ما دفع الاقتصاد الجزائري نحو الحلول السهلة والمؤقتة، مع تجنب القيام بإصلاحات هيكلية .

**ب- على المستوى الخارجي:** ارتباط مداخيل العملة الصعبة شبه كليا بالمحروقات تجعل الاقتصاد الوطني تابعا لتقلبات المتغيرات الخارجية خاصة في ظروف الأزمة المالية والاقتصادية، كالتبعية لتقلبات أسعار البترول التي تتقرر في الأسواق الدولية التي لا تملك السيطرة عليها، والتبعية لتقلبات أسعار الدولار الأمريكي، بالإضافة لتبعية الواردات الأساسية ( مواد غذائية، أدوية، تكنولوجية، تجهيزات إنتاجية...).

1- عيسى مقيليد، مرجع سابق، ص ص 87-88.

2- نفس المرجع، ص ص 61-62.

3- ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 24.



لقد عرفت الجزائر خلال سنوات الطفرة في أسعار النفط، نمو مطردا في التدفقات المالية، وهذا ما طرح مشكلة استغلال الفوائض المالية أو ما يعرف اقتصاديا بالطاقة أو القدرة الاستيعابية. وهو مفهوم يدور حول قدرة اقتصاد الدولة على استغلال موارده المالية المتوفرة واستخدامها بشكل منتج بغرض تحقيق النمو اللازم فيها. فبسبب الوفرة المالية، التي تعتبر أكبر بكثير من المخصصات اللازمة لحاجة الاقتصاد من أجل تحقيق النمو المطلوب، غالبا ما تزيد تلك الأموال عن الطاقة الاستيعابية في ضوء البنى الهيكلية والمؤسسات والقوى العاملة المتوفرة.

تكمن مشكلة الطاقة الاستيعابية في الجزائر في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة، بما يؤدي إلى العجز في تحويلها إلى رأسمال عيني ووسائل إنتاج قادرة على إعطاء قيمة مضافة، تفرز مع مرور الزمن تحولات اقتصادية هيكلية تقلل من الاعتماد الكلي على البترول. والسبب في ذلك، هو أن السوق الداخلية لا تستطيع استيعاب وتوظيف المدخرات النقدية المتراكمة في مشاريع اقتصادية ناجعة، بالإضافة إلى محدودية الإمكانيات (المقاولاتية) لإنجاز المشاريع. لذا فهي تتجه نحو استخدام هذه الفوائض في مجال تنمية القاعدة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية كالبنى التحتية، الصحة، التعليم...، وهي قطاعات ذات مردود اقتصادي بعيد المدى، أكثر من توجيهها نحو إقامة المنشآت الصناعية القادرة على إنتاج سلع وخدمات تلي الطلب المحلي من جهة، وتكون قادرة على المنافسة الخارجية من جهة ثانية.<sup>1</sup>

والحال هكذا، فإن الاحتياطات الكبيرة من الصرف المتأتية من تصدير المحروقات للدول المستهلكة تصبح هدفا للدول الصناعية، إذ تعمل على استقطابها بأساليب مختلفة لاستعادة التدفقات المالية التي دفعتها في فاتورة استيراد الطاقة، وهي الآلية المعروفة بعملية تدوير العائدات النفطية، وتأخذ أشكالا منها<sup>2</sup>:

أ- تحويل الفوائض المتراكمة مباشرة لاستثمارها في الدول الصناعية (أي من المحيط نحو المركز)، حيث يتم استقطاب فوائض التدفقات المالية التي لم تستطع اقتصاديات الدول النفطية استيعابها من أجل توظيفها لدى الهيئات المالية العالمية.

ب) زيادة واردات الدول النفطية من السلع الاستهلاكية، فحين تلجأ هذه الدول إلى توفير السلع للمواطنين لغرض تحسين مستواهم المعيشي عبر زيادة استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية كنوع من إعادة توزيع الدخل، لا بد من الانتباه بأن هذه الواردات آتية أساسا من الدول الصناعية كسلع استهلاك رأسمالية أو غذائية ( وأحيانا

<sup>1</sup> - عيسى مقلبيد، مرجع سابق، ص ص 57-60.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص ص 60-61.

عسكريا)، وبذلك تستعيد الدول الصناعية الأموال التي أنفقتها في فاتورة النفط، وهي من أهم وسائل تدوير العائدات، إذ غالبا ما يلاحظ تزايد الواردات بشكل مطرد مع زيادة الفوائض النفطية. (ج) يمكن أن يتم تدوير الأموال آليا أيضا بسبب الانخفاض في أسعار الصرف بين قيمة الصادرات النفطية المقومة بالدولار وبين قيمة الواردات القادمة من منطقة خارج الدولار وهي عملة الأورو، وهذا ما يحصل في غالب الأحيان بالنسبة للجزائر.

#### 4- التنوع الاقتصادي وفرص تحقيق التنمية بعيدا عن التبعية للنفط

إن ما سبق تبيانه من معطيات الاقتصاد الجزائري، يؤكد أنه من أكثر الاقتصاديات تركزا -من حيث الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات- وأقلها تنوعا، فهو -على وجه مقارن- مع البلدان المجاورة كتونس والمغرب، اقتصاد يتميز بتنوع أقل لمصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبتصديره لعدد أقل من المنتجات. وحتى على وجه مقارن مع اقتصاديات الربيع النفطية الأخرى، كاندونيسيا والإمارات العربية المتحدة، يصنف الاقتصاد الجزائري الأدنى تنوعا، فالدول الأخيرة تمكنت تدريجيا من أن تجعل صادراتها النفطية أقل تركزا مقارنة بالجزائر. لأجل ذلك، فإن وضع إستراتيجية لتنوع القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات يعتبر مسألة حتمية، ويمثل تحديا يجب رفعه لتأهيل الاقتصاد الجزائري ولتقليل درجة تبعيته للربيع الخارجي الذي تتوقف قيمته على الأسواق الدولية. إن التحدي الرئيسي الواجب رفعه بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في ضرورة تنوع مصادر الإيرادات بالتوجه نحو القطاعات كثيفة العمالة والخدمات والتي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي، وهو ما يقتضي تقليص مركزية القطاع العام والاعتماد أكثر على القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وبالأخص في القطاعات خارج المحروقات<sup>1</sup>، لأجل التحقيق الفعلي للتنوع الاقتصادي..

يتضمن مفهوم التنوع الاقتصادي معان عديدة، فهو يمكن أن يشير إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو إلى تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو حتى إلى تنوع الأسواق الخارجية. لكنه وفي حالة اقتصاديات دول الربيع المصابة بأعراض المرض الهولندي، يعني التنوع الاقتصادي ضرورة وجود قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة ما من شأنه أن ينوع مصادر الدخل و يساهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستويات معيشة الأفراد. إذن فسياسة التنوع الاقتصادي هي خطة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع

1- ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 27

القيمة المضافة، وتحسين مستويات الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد<sup>1</sup>.

في حالة البلدان النفطية، غالبا ما يكون الاقتصاد مرتكزا على القطاع الريعي ومهمشا للقطاعات الإنتاجية الأخرى بما يؤدي إلى تشويه الهياكل الاجتماعية والإنتاجية ويعيق نمو الاستثمار المنتج، الأمر الذي دفع حكومات هذه البلدان إلى تبني سياسات تنويع الاقتصاد. غير أن التحول إلى مرحلة ما بعد الاقتصاد الريعي يعد تحديا اقتصاديا غير إجرائي، فهو يفرض تغييرا جذريا وحقيقيا للسلوكيات في المجتمع. إذ يجب أن يكون مفهوم التنويع شاملا، لا يقتصر على توسيع دائرة الصادرات غير النفطية فحسب، وإنما توسيع حل الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية الأخرى غير المرتبطة بالمحروقات، وحتى مداخيل الصادرات النفطية يجب أن تصبح عاملا مساهما في تنويع هياكل الإنتاج ومساعدة على توسعتها لتصل لمرحلة إحلال الواردات، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة<sup>2</sup>.

وعموما، يمكن - تلخيص الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي في ما يلي<sup>3</sup>:

أ- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، مع المقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية حين وقوعها، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترو، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهورا النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة؛

ب- ضمان استمرار وتيرة التنمية وتحسينها من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة، تشجيع الاستثمار فيها ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي لتكون من مصادر الدخل الوطني، الصرف الأجنبي وكعائدات للميزانية العامة؛

ج- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، التقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، ومحاولة إحلالها محليا، زيادة الصادرات، لأجل توفير فرص الشغل و بالتالي تحسين مستوا معيشة الأفراد؛

د- تمكين القطاع الخاص من لعب دورا مهم وأكبر في العملية لاقتصادية، وتقليص دورا الدولة والسلطات العمومية في القيام بدور الدولة المعتنية.

1- أوضايفية حدة، خوني رابح، "الاقتصاد الجزائري و آثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 7، جوان 2017، ص 56.

2- ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص ص 22- 26.

3- أوضايفية حدة، خوني رابح، مرجع سابق، ص ص 56- 57.

إذن فالهدف من التنوع الاقتصادي هو توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية و مالية و خدمية، تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام.

إذا ما قارناها بجيرانها في الفضاء المتوسطي، تكاد تكون الجزائر الدولة الريعية الوحيدة المعتمدة على النفط كمحرك لاقتصادها، فرغم أنها تملك ما يملكون من إمكانيات في المجالات الزراعية والسياحية، وتفوقهم حتى لاعتبارات المساحة وعدد السكان، إلا أن الاقتصاد الجزائري تخلف عن باقي بلدان المتوسط المماثلة له من حيث تنوع مصادر الدخل، وخاصة تنوع عائدات التجارة الخارجية من زراعية وصناعية تحويلية أو عائدات سياحية هامة. ، وفضل اقتصادا نفطيا يعتمد على الربح البترولي، أما الأنشطة الاقتصادية الأخرى فلم تحقق النمو المبتغى، ولم تستطع الصادرات خارج قطاع المحروقات أن تجد طريقها نحو السوق الدولية رغم ميزتها الطبيعية الأصيلة<sup>1</sup>.

إن هذا هو ما يؤكد أن الوضعية الاقتصادية التي تعيشها الجزائر في ذات طبيعة فنية تنظيمية وليست ذات طبيعة تكوينية، فمن حيث المبدأ تملك الجزائر إمكانيات معتبرة لتحقيق النجاح وتوفير الرخاء خاصة وأن لها من المقومات البشرية، المادية و حتى الرصيد التاريخي ما يؤهلها لتجاوز أزمة التبعية المطلقة للنفط. لكن أي مشروع لتنوع الاقتصاد الجزائري وفك تبعيته المطلقة لقطاع المحروقات يجب أن ينطلق من خمسة محاور رئيسية<sup>2</sup>:

أ- إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المديين القريب والمتوسط، ودعم التنافسية وتنوع الاقتصاد في المدى المتوسط والبعيد؛

ب- تنمية رأس المال البشري ومراكمته ليصل إلى مستوى إطلاق عملية تنوع ناجحة؛

ج- إصلاح القطاع العام لرفع كفاءته وإنتاجيته لتحفيز تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فيه؛

د- إصلاح القطاع الخاص والعمل على خلق جو تنافسي متنوع ليساهم في تنوع الصادرات والاقتصاد بصورة عامة، و التطور التكنولوجي والتحول الصناعي، و في خلق فرص العمل للمواطنين؛

هـ- بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له، مع التركيز على مبدأ التصنيع من اجل التنوع لخلق قطاع صناعات موجهة للتصدير ومحفزة للنمو على المدى البعيد..

**خاتمة:**

تاريخيا تأسست الدولة النفطية الحديثة في العالم العربي واستمرت على التفاعل ما بين العوامل الاقتصادية والسياسية، ولا طالما كان النفط أساس هذه العلاقة في الربط ما بين الاقتصاد والسياسة على المستوى الداخلي.

<sup>1</sup> - عيسى مقلبيد، مرجع سابق، ص72

<sup>2</sup> - فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، مرجع سابق، ص26.

لقد منح النفط فرصة للأنظمة السياسية في هذه الدول لممارسة سياسة اقتصادية قائمة على توزيع الربح من خلال التوظيف العام، مزايا الخدمات الاجتماعية، التعويضات، القروض، وحتى تقديم مكافآت مادية سنوية من مداخيل النفط. حتى وإن كان الرخاء والازدهار الاقتصادي الظاهر للعيان في هذه الدول النفطية سطحيا بل ومعيقا للتنمية، لكنه من الناحية السياسية ساعد هذه الأنظمة على تحصيل الشرعية السياسية لحكمها وتعزيز سلطتها، وتقويض فرص المعارضة في المطالبة بالإصلاح السياسي.

وبما أن تحصيل إيرادات الربح المتراكمة يكون مباشرة لدى الدولة، فإن درجة مركزية الدولة في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط عاليا، وهو ما منح لهذه الأنظمة امتياز توزيع الربح على الشعب، إذ مكنت العائدات النفطية التي تتسلمها الدولة بشكل مباشر من أن تجعل المواطنين زبائن لها، وهو ما خلق نموذج الزبونية حين يتحول المواطن من صاحب حقوق مدنية وسياسية إلى مجرد زبون يكفي تحقيق بعض حقوقه المادية كالحق في الأمن، الاستقرار، والرفاهية وفق قاعدة مبادلة مفادها الخدمات مقابل الولاء.

نظرا لاقتران الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة الربعية بالتوازن في أسعار النفط في المقام الأول وهي المرتبطة بتذبذبات الأسواق العالمية، فإن هذا الاستقرار معرض باستمرار لعواقب وأزمات متكررة من شأنها تهديد العقد الاجتماعي غير الرسمي بين الدولة والمجتمع الذي أدى لوفاق سياسي مصطنع أفرز استقرارا سياسيا هشاً معرضا للانحيار بأختيار أسعار النفط، وهذا ما يمكن أن يعقب الانحيار الحالي في أسعار النفط على المدنيين المتوسط والبعيد لو استمر انخفاضها.

إن إجراءات خفض الإنفاق الحكومي لا يمكن استمرارها على المدى المتوسط والبعيد، فهي فضلا عن كونها لا تقدم سوى حلول مؤقتة، فإنها ذات ضريبة سياسية واجتماعية باهظة، وهو ما يحتم ضرورة السعي نحو تغيير النمط الاقتصادي الربعي وإيجاد نظام اقتصادي أكثر استدامة، حتى لا يرتبط الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمعات العربية بقرارات تتحدد في الخارج من خلال تقلبات أسعار النفط.